العدد 3766 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 22 محرم 1442 - الموافق 10 سبتمبر 2020
Thursday 10 September 2020 - No.3766 - 13 th Year

القضاء سيستمع إلى وزير الأشغال ومديري جهازين أمنيين حول انفجار بيروت

سعد الحريري: لن نسمح للطارئين بإخراج لبنان من كنف الشرعية

رئيس الحكومة اللبناني الأسبق سعد الحريري

رئيس الوزراء الايطالي جوزيبي كونتي في جولة على مرفأ بيروت

بيروت – «وكالات» : بعد مرور قرابة 24 ساعة على الاشتباكات في أحد أحياء بيروت بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، أكد رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري أن أهالي المنطقة لن يسمحوا لـ «الطارئين بإخراجها من كنف الشرعية».

وكانت وسائل إعلام محلية نقلت عن وقوع اشتباكات في حي طريق الجديدة في بيروت، ما أدى إلى سقوط قتيل وجريحين آخرين.

وذكر بيان الجيش أن الإشكال «بين مجموعة من الشبان، استخدمت خلاله أسلحة رشاشة وقذائف آر بي جي».

وأكد الحريري في تغريدة عبر تويتر أن منطقة «الطريق الجديدة وأهلها الأحباء لن يسمحوا للطارئين بإخراجها من كنف الشرعية والقانون».

ولفت إلى أن «ترويع المواطنين الآمنين واستخدام الأسلحة الحربية في إشكالات فردية لن يقبل بهما أحد ونحن سنبقى إلى جانب أهلنا في الطريق الجديدة وكل بيروت أبناء مدرسة رفيق الحريري المتمسكة بالدولة والشرعية والقانون».

وتعد منطقة «الطريق الجديدة» من المناطق التي يمتلك فيها الحريري قاعدة شعبية واسعة.

وقال شهود عيان ومصادر محلية إن الاشتباك جرى بين مناصري كل من سعد الحريري وشقيقه بهاء الحريري، الذي يشهد حالياً صعوداً لنجمه في الكواليس السياسية داخل لبنان.

وخلال الساعات الأول من صباح أمس، دان بهاء الحريري بشدة «الجريمة الناتجة عن السلاح المتفلت الليلة في بيروت»، مؤكداً أنه «لطالما طالبنا بنزع السلاح الموجود خارج الشرعية اللبنانية، ولطالما كان مشروعنا والمنتديات المدعومة من قبلنا بعيدين كل البعد عن العنف والسلاح اللذين لا نؤمن بهما».

من جهته، حذر مفتي لبنان الشيخ عبد اللطيف دريان اليوم من انزلاق البلاد إلى دوامة العنف بعد إطلاق نار دام في بيروت أجج المخاوف من تردي الأوضاع الأمنية في بلد تعصف به أزمة اقتصادية شديدة.

وعقب لقائه بوزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال العميد محمد فهمي، دعا دريان المواطنين إلى «الوعي الحكمة وعدم الانجرار وراء الفتن وأن أي خلاف لا يُحل بالسلاح بل بالحوار والكلمة الطيبة التي تهدئ النفوس وتريح القلوب وتوصل إلى بر الأمان».

وتزداد معاناة لبنان، الذي يبلغ عدد سكانه ستة ملايين نسمة، بفعل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الفساد الحكومي وسوء الإدارة على مدى سنوات، مما أدى إلى انهيار العملة وارتفاع معدل البطالة بشدة وسقوط الكثيرين في براثن الفقر.

وأرغمت الأزمة الحكومة على الاستقالة.

ولم يشكل رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب بعد الحكومة الجديدة، التي قال، تحت ضغط من فرنسا، إنها ستتشكل بحلول منتصف سبتمبر.

وتقود باريس ضغوطاً دولية على لبنان لحمله على الإسراع بالإصلاحات.

من ناحية أخرى يستمع المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي فادي صوان في الأيام القليلة المقبلة إلى إفادات وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال، ومديري جهازين أمنيين، وفق ما أفاد به مصدر قضائي وكالة فرانس برس الثلاثاء.

وتسبّب انفجار ضخم في مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي، في مقتل أكثر من 190 شخصاً وإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح، وفي تشريد نحو 300 ألف من سكان العاصمة، تهدّمت منازلهم أو تضررت.

وقال المصدر القضائي إن «صوان استدعى الوزير ميشال نجار والمدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا للاستماع إلى إفادتيهما الخميس بصفة شاهدين».

وأوضح أنه «إذا توفرت معطيات أو شبهات عن تقصير لأي منهما يمكن تحويله إلى مدعى عليه واستجوابه بهذه الصفة».

كما استدعى صوان وفق المصدر ذاته المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، للاستماع إلى إفادته الإثنين المقبل بصفة شاهد أيضاً.

ويحقق صوان، الذي استمع في الأسبوع الماضي إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، مع كبار المسؤولين عن إدارة المرفأ وأمنه، لتحديد المسؤوليات ومعرفة ملابسات الانفجار المروع وتحديد هوية الذين أهملوا أو تجاهلوا خطر إبقاء كميات هائلة من نيترات الأمونيوم مخزنة في المرفأ.

وتسلم نجار في 3 أغسطس أي قبل يوم من الانفجار الذي حوّل بيروت مدينة منكوبة، رسالة صاغها المجلس الأعلى للدفاع الذي يضم قادة كل الأجهزة العسكرية والأمنية، حول «كمية كبيرة من نيترات الأمونيوم التي تستعمل للمتفجرات» في المرفأ.

وقال نجار بعد أيام من الانفجار، إنه «فور إبلاغه بالرسالة، طلب من مستشاره الاتصال برئيس مجلس إدارة المرفأ حسن قريطم الموقوف حالياً للاستفسار، وطلب منه إرسال كل المستندات المتعلقة بالقضية إلى الوزارة، وهو ما حصل».

لكن في اليوم التالي، وقع الانفجار.

وأعلن جهاز أمن الدولة بعد الانفجار أنه «أعلم السلطات بخطورة» المواد «بموجب تقرير مفصل» حذّر فيه من سرقات من العنبر نتيجة فجوة كبيرة في «الحائط الجنوبي».

وذكرت تقارير إعلامية عدة موثقة بمستندات رسمية أن كمية نيترات الأمونيوم التي انفجرت أقل بكثير من 2750 طناً، إذ تبين أن كميات كبيرة أخرجت من العنبر، سرقت

رئيس الوزراء الإيطالي : حان الوقت لأن يعيد لبنان بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته

على الأرجح، في الأعوام الماضية.

وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت سلطات المرفأ الى إصلاح الفجوة في العنبر.

وأعلنت قيادة الجيش الخميس أنها كشفت مستوعبات لدى جهاز الجمارك، تبين أنها تحتوي على «حوالى 4.3 أطنان» من نيترات الأمونيوم، تخلصت منها لاحقاً.

ولم يتضح إذا كانت جزءاً من الكمية الأساسية.

وأوقف صوان منذ تسلّمه ملف التحقيق في الانفجار 25 شخصاً بموجب مذكرات توقيف وجاهية، بينهم المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، ورئيس مجلس إدارة المرفأ حسن قريطم، والمدير العام للجمارك بدري ضاهر وأربعة ضباط. ومن بينهم أيضا 3 عمال سوريين، تولوا قبل ساعات من الانفجار، تلحيم فجوة في العنبر رقم 12.

من جانب آخر قال رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي إنه حان الوقت لأن يعيد لبنان بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته، ليضم صوته إلى دعوة وجهتها فرنسا للتغيير في بلد تعصف به أزمة اقتصادية طاحنة مستمرة منذ عام وتداعيات انفجار مروع دمر مرفأ عاصمته الشهر الماضي.

ويزور كونتي بيروت بعد أسبوع من زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يقود جهوداً دولية لتطبيق إصلاحات كبرى في لبنان تنهي عقوداً من الفساد وسوء الإدارة داخل أروقة الدولة.

وفي تصريحات نشرتها الوكالة الوطنية للإعلام بلبنان قال كونتي بعد محادثات مع الرئيس ميشال عون «حان الوقت للنظر إلى الأمام وبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات كما كتابة صفحة جديدة من تاريخ لبنان»، مضيفاً أن إيطاليا والاتحاد الأوروبي مستعدان للمساعدة.

وخلال زيارة ماكرون لبيروت الأسبوع الماضي قال إن السياسيين اللبنانيين، الذين يتساومون لشهور عادة قبل تشكيل حكومة جديدة، تعهدوا بالموافقة على حكومة جديدة تحت رئاسة رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب في غضون أسبوعين فحسب، أي بحلول منتصف سبتمبر.

والتشكيل السريع لحكومة جديدة هو أول خطوة من المطالب المذكورة في خارطة طريق سياسية فرنسية تفتح الطريق أمام لبنان المثقل بشدة بالديون لتلقي مليارات الدولارات من المساعدات الضرورية كي يقف على قدميه مجدداً.

ولم يحصل لبنان على شيء من المساعدات التي تم التعهد بها لأول مرة في مؤتمر دولي في 2018، لأن الحكومات السابقة لم تنفذ قط الإصلاحات الموعودة.

ويستدعي الأمر من رئيس الوزراء المكلف أن يكون جاهزاً بالتشكيل الحكومي بحلول أوائل الأسبوع المقبل كي يظل على المسار المطلوب، لكن على النقيض من جهود تشكيل الحكومات السابقة لم يكن هناك نقاش عام أو جدل حزبي علني يذكر حول الأسماء المرشحة لشغل المناصب الوزارية.

وتقول مصادر سياسية وإعلامية لبنانية إن أديب اقترح حكومة أصغر من المعتاد تضم نحو 14 وزيراً بدلاً من 24 تقريباً كما جرت العادة.

لكن رئيس الوزراء المكلف، وهو سفير سابق في برلين، لم يدل بأي تصريحات علنية.

من جهة أخرى أحبط الجيش اللبناني مساء الثلاثاء محاولة تهريب لبنانيين وسوريين بحراً بطريقة غير شرعية انطلاقاً من مدينة طرابلس في شمال البلاد، وفق ما أوردت الوكالة الوطنية للاعلام الرسمية.

وأوردت الوكالة «أحبطت دورية تابعة للقوات البحرية في الجيش اللبناني، بالتنسيق مع مخابرات الجيش، عملية تهريب عدد من الاشخاص عبر البحر إلى خارج البلاد بصورة غير شرعية، وذلك بعد أن تم رصد المركب في عرض البحر مقابل الشاطئ الشمالي».

وأوضحت الوكالة أنه «كان على متن المركب أشخاص لبنانيون ومن التابعية السورية، وقد وصل المركب بمؤازرة مركب الجيش الى ميناء طرابلس منذ بعض الوقت».

ونقلت الوكالة عن بيان أصدره الجيش اللبناني أنه «بناء على معلومات توافرت لمديرية المخابرات تمكنت القوات البحرية في الجيش من إحباط عملية تهريب أشخاص عبر البحر إلى قبرص بطريقة غير شرعية، وقد تم رصد المركب في عرض البحر مقابل الشاطئ الشمالي، وكان على متنه مجموعة من الأشخاص معظمهم من الجنسية السورية إضافة إلى عدد من اللبنانيين».

وهذه هي ثاني محاولة تهريب مهاجرين بصورة غير شرعية يتم إحباطها في أيام انطلاقا من طرابلس.

والسبت اعترضت السلطات القبرصية قبالة سواحل الجزيرة قاربا يقل لبنانيين وسوريين بصورة غير شرعية وقد أجبرت الركاب على العودة أدراجهم.

وتقع قبرص على بعد 160 كيلومتراً فقط من الساحل اللبناني.

والإثنين أكد وزيرة الداخلية القبرصي أن بلاده ستوفد عددا من المسؤولين إلى لبنان قريبا «لإدارة ظاهرة» عمليات العبور «بطريقة فاعلة» بعدما تسارعت وتيرتها حديثا.

والسلطات القبرصية في حال تأهّب بعدما اعترضت في الأيام الأخيرة قبالة سواحل الجزيرة ما لا يقلّ عن خمسة قوارب محمّلة بأكثر من 150 مهاجراً.

ولبنان الذي يستضيف أكثر من مليون لاجئ سوري يعاني منذ أشهر أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، فاقمها الانفجار الكارثي الذي وقع في مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس وأسفر عن 190 قتيلاً على الأقل وأكثر من 6500 جريح.

اعتقال 52 مطلوباً في البصرة

الحكومة العراقية تتوصل إلى «تفاصيل دقيقة» عن مطلقي الصواريخ

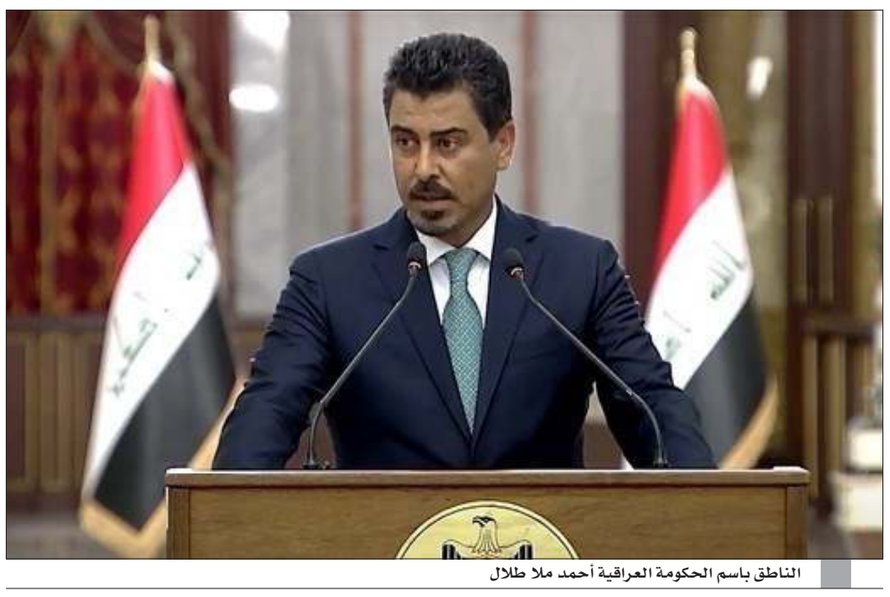
الناطق باسم الحكومة العراقية أحمد ملا طلال

بغداد – «وكالات» : أعلن الناطق باسم الحكومة العراقية أحمد ملا طلال، الثلاثاء، أن الأجهزة الأمنية قد توصلت إلى معلومات حول الجهات المطلقة لصواريخ كاتيوشا على عدة مواقع في العاصمة بغداد من بينها المنطقة الخضراء وقواعد عسكرية للتحالف الدولي ومطار بغداد.

وقال ملا طلال، في مؤتمر صحافي: إن «الخروقات الأمنية بخصوص الهجمات الصاروخية متابعة وهناك معلومات لدى الأجهزة الأمنية حول الجهات المطلقة لهذه الصواريخ»، مؤكداً أن «العملية الأمنية التي انطلقت في البصرة لا تستهدف العشائر».

وأضاف أن «رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي وجّه وزارة الداخلية بالتحقيق في حوادث الاعتداء على القوات الأمنية»، مبيناً أن الحكومة ملتزمة بالسعي لتحقيق مطالب المتظاهرين، وأن الحكومة ملتزمة بالتعامل بحزم مع كل من يسيء ويتجاوز ويعتدي على القوات المكلفة بحماية المتظاهرين.

من ناحية أخرى نفذت قوات الأمن العراقية الثلاثاء عملية عسكرية في مدينة البصرة جنوب العراق.

وقال المسؤول الإعلامي في قيادة عمليات البصرة، المقدم يوسف المالكي، إن القوات ألقت القبض على 52 مطلوبا وضبطت عددا من الأسلحة الممنوعة.

وأضاف «تم إلقاء القبض على 52 مطلوب حسب دعاوى مختلفة للقضاء من خلال.. ومصادرة عدد من الأسلحة الغير مرخصة، وما زالت العملية مستمرة».

وجاءت هذه المداهمة بعد نحو أسبوعين على زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى البصرة الغنية بالنفط، حيث تعهد بمراقبة الجماعات المسلحة بعد مقتل ناشطين اثنين وإصابة عدد آخر على يد مسلحين الشهر الماضي، الأمر الذي فجّر موجة جديدة من الاحتجاجات.

وتولى الكاظمي منصبه في مايو بعد أشهر من الاحتجاجات الدامية في البلاد التي أرهقتها عقود من العقوبات والحرب والفساد والتحديات الاقتصادية.

وتعهدت حكومته الجديدة بالتحقيق في مقتل وسجن مئات المتظاهرين خلال الاضطرابات التي أطاحت بالحكومة السابقة العام الماضي.

وعبّر سكان البصرة عن سعادتهم بمثل هذه الحملات العسكرية فقال شاب من المدينة يدعى جعفر كريم «نحن بحاجة لمثل هذه العملية العسكرية لحصر السلاح في يد الحكومة لأن الأوضاع هنا سيئة ومتوترة. أي مشكلة بين جارين يستخدمان السلاح وإطلاق النار. هذا سيؤذي السكان المحليين الآخرين».

السعودية تؤكد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني

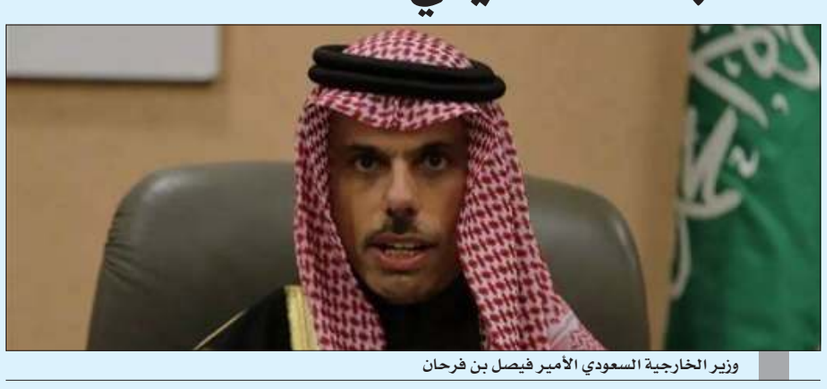
وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان

الرياض – «وكالات» : أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وقوف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني، ودعم الجهود الرامية إلى الوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

وقال على تويتر أمس الأربعاء: «تؤكد المملكة وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني، ودعم جميع الجهود الرامية إلى الوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، بما يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية».

تحالف دعم الشرعية في اليمن يدمر طائرة حوثية دون طيار مفخخة

عدن – «وكالات» : أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن ليل الثلاثاء الأربعاء اعتراض وتدمير طائرة مفخخة دون طيار أطلقها الحوثيون في اتجاه السعودية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» عن المتحدث باسم قوات التحالف العقيد الركن تركي المالكي أن قوات التحالف المشتركة تمكنت صباح أمس الأربعاء من اعتراض وتدمير طائرة دون طيار مفخخة أطلقتها الميليشيا الحوثية الإرهابية لاستهداف أهداف مدنية والمدنيين في جنوب السعودية.